

في الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى القمة الاستثنائية لمجموعة دول الساحل والصحراء المنعقدة بنجامينا

# نجدد التزام المغرب بإعطاء زخم جديد لتجمع دول س-ص

العمل الذي يقوم به التجمع في مجال حفظ السلم والأمن يجب أن يكون مدعوما بمبادئ احترام سيادة الدول ووحدتها الترابية



والجفاف والتغيرات المناخية»، إلى مجموعة تتركس عملها لتشجيع التعاون، والتنمية المستدامة، وحفظ وتوطيد السلم والأمن والاستقرار، وتعزيز الحوار السياسي، ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، بجميع أشكالها.

وذكر جلالتة بأن هذا التحول الذي عرفه التجمع، والذي نشأ نتيجة عزم مشترك، كان يهدف إلى تكييف إطار عمل التجمع مع متطلبات التحديات التي تواجه دوله. كما أنه يجسد إرادتها المشتركة للالتزام في إطار موحد.

وقال صاحب الجلالة «واليوم، وقد مرت إحدى وعشرون سنة على إنشائه، يشهد تجمعنا تحولا عميقا، ويكتسب وجهة جديدة. فتجمع دول س-ص يتميز عن بقية التجمعات الاقتصادية الإقليمية، التي تحظى باعتراف الاتحاد الإفريقي، بكونه تجمعا عبر-إقليميا».

وشدد على أن ذلك يشكل أبغ تعبير على أن هذه الهيئة تحمل داخلها فكرة التجمع. فضلا عن الخصوصيات الجغرافية والمناخية التي تميز فضاء الساحل والصحراء، والتي تجمع بين دوله الأعضاء، فإن تجمع دول س-ص يلتقي حول التحديات والأسس المشتركة، والمتمثلة في الأمن الجماعي والتنمية المشتركة المستدامة والشاملة.

التنفيذية لتجمعنا، وفق التوجهات الصادرة عن مؤتمر إعادة هيكلة الأمانة التنفيذية؛ وإرساء مختلف الهياكل المؤسساتية المنصوص عليها في المعاهدة المنقحة لتجمع دول س-ص، لاسيما المجلس الدائم للسلم والأمن، والمجلس الدائم المكلف بالتنمية المستدامة؛ وكذا إعداد استراتيجية للتنمية البشرية في فضاء الساحل والصحراء، وبرامج لإدماج الشباب؛ والتنزيل الفعلي لاستراتيجية مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف؛ وكذا تفعيل استراتيجية الأمن والتنمية لتجمع دول س-ص (2015-2050)؛ وإعداد سياسة مشتركة حول أمن الحدود واعتماد خطة عمل تنفيذية.

وخلص جلالة الملك إلى أن هذه التدابير ستتمكن من تعزيز الدور المنوط بتجمعنا، باعتباره مخاطبا متميزا لحل الأزمات التي يشهدها فضاؤنا، في إطار مقاربة تروم التكامل مع بقية التجمعات الاقتصادية الإقليمية، والاتحاد الإفريقي، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وغيرها من الأطراف المعنية.

ومن جهة أخرى، اعتبر جلالة الملك أن انعقاد هذا اللقاء في بنجامينا بالذات، يكتسي رمزية خاصة. حيث شهد التجمع في هذه المدينة، سنة 2013، تحولا كبيرا، تمثل في الانتقال من «تجمع لمكافحة التصحر

محمد السادس أن «أكبر تحد مشترك لنا، يظل هو توفير فضاء تنعم فيه بلداننا وشعوبنا بالأمن والاستقرار والرخاء والتنمية. فلنتحد جميعا من أجل مصلحة شعوبنا وقارتنا، إفريقيا».

وأضاف جلالة الملك أن تجمع دول س-ص يزخر أيضا بثروات وإمكانات إنمائية مهمة، يضيف جلالة الملك، فمناطق الساحل والصحراء، التي يتجاوز ناتجها الداخلي الإجمالي 1000 مليار دولار، ويقدر عدد سكانها بحوالي 600 مليون نسمة، تتوفر على موارد طبيعية هائلة وإمكانات للتكامل، واقتصاديات السعة، وقدرات نمو واعدة. فهكذا، يقول جلالتة، «يتوفر تجمع دول س-ص على الأدوات والوسائل الكفيلة بتمكين دوله الأعضاء، من المساهمة بشكل فعال في مسار الاندماج الإقليمي والقاري. فذلكم هو مبرر وجوده، وتلكم هي الروح التي ينبغي أن تسود أشغالنا وعملنا».

وأكد صاحب الجلالة أن الأعضاء بصدد عملية إعادة تموقع قاري لـ«س-ص»، تستدعي تضافر كل الجهود من أجل تفعيل أحكام المعاهدة المنقحة، وتمكين التجمع من مواصلة السير قدما نحو اندماج إقليمي حقيقي، مشددا جلالتة على ضرورة الاسترشاد بالتوجهات المتمثلة في تعزيز فعالية وكفاءة الأجهزة

حفظ السلم والأمن داخل فضاء الساحل والصحراء، يجب أن يكون مدعوما بمبادئ احترام سيادة الدول، ووحدتها الترابية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، بالموازاة مع العمل على تعزيز قنوات الحوار والوساطة، والمساعي الحميدة، والدبلوماسية الوقائية، مؤكدا أن من شأن هذه التدابير أن «تكفل حماية أجيالنا الحالية والمقبلة، شريطة تدعيمها بنظام تربوي جديد، يقوم على الإبداع وتحرير طاقات الرأسمال البشري». وعبر صاحب الجلالة عن «استعداد المملكة المغربية، انطلاقا من ثوابتها وقناعاتها الراسخة، لوضع تجربتها في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، رهن إشارة الدول الإفريقية الأعضاء في تجمع دول س-ص. وهي تجربة تركز على مقاربة ثلاثية الأبعاد، تجمع بين الجانب الأمني والمكون الديني ومحاربة الهشاشة والفقر. ولا سبيل إلى كسب هذه المعركة إلا بالتعاون الجاد والمسؤول بين كافة الفاعلين المعنيين».

ولهذه الغاية، يضيف جلالة الملك، يتعين علينا أن نمد منظمتنا بوسائل عمل ترقى إلى مستوى الطموحات والمهام التي أنطناها بها. ولذلك، فمن الواجب علينا جميعا أن ندعم تجمع دول س-ص، من خلال الالتزام بالمساهمات الوطنية المقررة في ميزانيته. وأبرز صاحب الجلالة الملك

جديد صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أول أمس، التزام المغرب بإعطاء زخم جديد لتجمع دول س-ص، بوصفه تجمعا اقتصاديا إقليميا للاتحاد الإفريقي، مغربا جلالتة عن تأييده لتعزيز عمل س-ص من أجل السلم والاستقرار والتنمية.

وقال جلالة الملك في رسالة إلى القمة الاستثنائية لمجموعة دول الساحل والصحراء، المنعقدة بنجامينا، «إن التزام المغرب في إطار التعاون جنوب-جنوب، يهدف إلى إرساء أسس اندماج يشجع الاستثمارات والمبادلات، ويتمحور حول التنمية المشتركة».

وأضاف جلالتة أن المغرب ما فتى، في إطار هذا التوجه، يعمل بحبوية من أجل إنشاء شبكة للفاعلين، تضم كلا من القطاع الخاص، والمجتمع المدني. وقد تجسدت هذه السياسة على أرض الواقع، في إحداث ثلاث لجان خاصة بمنطقة الساحل، ومنطقة حوض الكونغو، والدول الجزرية، وفي المبادرة الخاصة بتكثيف الفلاحة الإفريقية.

ومن هذا المنطلق، جدد جلالة الملك «التزام المملكة المغربية بإعطاء زخم جديد لتجمع دول س-ص، بوصفه تجمعا اقتصاديا إقليميا للاتحاد الإفريقي. كما أعلن تأييدي لتعزيز عمله من أجل السلم والاستقرار والتنمية، في فضاء الساحل والصحراء».

واستطرد جلالتة أن العمل الذي يقوم به تجمع دول س-ص في مجال